منظمة العمل الدولية

الموجز الوطني الثاني

بناء معبر آمن لتوظيف النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة

يقدم هذا الموجز الوطني لمحة عامة عن الأبحاث المناصرة لسياسات منظمة العمل الدولية ونشاطاتها، والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عالم العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يسلّط الضوء على سياق التوظيف بشكل عام والمخاوف والنتائج المحققة والخطط المستقبلية.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

كان تأثير الواقع الاقتصادي على ٤٠ عاماً من الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، تأثيراً مدمراً على العمال والعاملات الفلسطينيين وعائلاتهم خاصة منذ بداية انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

عمدت منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٨١ على إصدار تقرير سنوي حول وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وفي تقريرها الأخير، عبرت المنظمة عن مخاوفها تجاه بناء جدار الفصل وإغلاق المعابر ومستلزمات منح التراخيص التي لا تزال تحد من فرص الفلسطينيين رجالاً ونساء في البحث عن الوظائف وممارسة عملهم وإدارة الأعمال بطريقة قابلة للاستمرار اقتصادياً (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨أ).

وتؤثر أزمة التوظيف الكبيرة على وضع العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالشركات تعمل على مستوى أدنى بكثير من قدراتها المحتملة. ويتم إغلاق الأعمال بشكل روتيني، كما يتم تأجيل مشاريع الاستثمار الجديدة أو إبقائها على الرف. يعمل العمال والعاملات ساعات أقل من الدوام الكامل ويفقدون وظائفهم. وهذا ما يحملهم على البحث عن البدائل التي تكون أجورها متقلبة أو غير مناسبة. فتتخبط بالتالي عائلاتهم في إطار عدد من استراتيجيات التكيّف (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ أ).

تاريخياً، تركز عمل النساء على القطاع الزراعي، بشكل عمال وعاملات مساهمين من العائلة نفسها، وعلى قطاع الخدمات بالأخص في القطاع العام. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل الأزمة. ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة تشغيل النساء ٩،٤٨٪ في مجال الخدمات و٧،٣٣٪ في مجال الزراعة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ أ).

وفي غياب فرص كافية لتأمين المدخول في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجازف العديد من الفلسطينيين العاطلين عن العمل، رجالاً ونساءً وأولاداً، بدخول المستعمرات الإسرائيلية للعمل في المنازل والمؤسسات والزراعة. كما يدخل عشرات آلاف الفلسطينيين الآخرين إلى إسرائيل دون الحصول على تراخيص للعمل لساعات طويلة في الزراعة والبناء وغيرها من الأعمال بأقل من الحد الأدنى للأجور. كما أنهم لا يتمتعون بالحماية الملائمة من مخاطر العمل وعليهم القبول بترتيبات سكن غير آمنة وغير صحية في الحقول وورش البناء والمنشآت الحضرية تحت الأرض (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ ب). وينضم سنوياً حوالي ٣٥ ألف شاب إلى القوى العاملة علماً أن البطالة في صفوف الشبان مرتفعة جداً أصلاً وقد بلغت ٥٠٪ في قطاع غزة و٣٠٪ في الضفة الغربية عام ٢٠٠٧ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ أ).

وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، كان معدل البطالة الإجمالي بين النساء ١٧٪ وهو أدنى من معدل البطالة بين الرجال الذي كان يبلغ ٤،٢٣٪.

يعمل شخص واحد فقط من أصل ثلاثة أشخاص في سن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولكن يجب النظر إلى المعدل الأدنى لبطالة النساء في سياق مشاركة المرأة الضعيفة في اليد العاملة (٥،١٥٪). وترتفع نسبة بطالة النساء إلى حد كبير بالنسبة إلى حملة الشهادات العليا في حين أن النساء ذوات المستوى العلمي الأدنى هن من بين العمال المحبطين اللذين لا يعلن عن كونهن عاطلات عن العمل.

وتتمتع أكثر من ثلاثة أرباع العاطلات عن العمل بثلاث عشرة سنة من التعليم، فيما يتمتع معظم الرجال العاطلين عن العمل بمستوى علمي أدنى حيث أن ٨٥٪ منهم تابعوا دراساتهم لأقل من ١٣ سنة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ ب).

منظمة العمل الدولية والمساواة بين الجنسين في العمل

أضواء على توظيف النساء

- معدل مشاركة المرأة في اليد العاملة متدن، ويبلغ ٥،١٥٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨).
- تبلغ نسبة النساء اللائي يعملن بوظيفة غير نظامية ٦ من أصل ١٠ عاملات (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ ب).
- يبلغ معدل البطالة بين النساء اللواتي أكملن ١٣ سنة أو أكثر من الدراسة ٨،٢٨٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨).
- يبلغ معدل بطالة الشابات ضمن الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً ٤٦٪ الأعلى بين جميع الفئات العمرية، من الرجال والنساء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨).

أطلقت منظمة العمل الدولية ثلاث مبادرات متواصلة حول المساواة بين الجنسين والعمل اللائق في الضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، والمبادرات هي:

١. المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاد غير النظامي،
٢. سيدات الأعمال في القطاع الخاص وتطوير قدرة المرأة على تنظيم المشاريع،
٣. الصندوق الأسباني لتحقيق أهداف الألفية للتنمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١. المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاد غير النظامي

أطلقت منظمة العمل الدولية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) مبادرة إقليمية في عدد من الدول في المنطقة (مصر ولبنان والأردن وسوريا وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن) بغية:

تطوير فهم أفضل للطابع غير النظامي لاستثمار المرأة في المنطقة من منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال؛ المساهمة في توفير سياسات ومؤسسات أكثر مواءمة لتأمين تغطية قانونية واجتماعية أفضل للفقراء العاملين وخاصة النساء منهم؛ ترشيد الدول العربية نحو النقاش العالمي حول الاستخدام غير النظامي؛ ووضع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس ومؤشرات مراعية للمنظور النوع الإجتماعي في المسوحات الأسرية ومسوحات اليد العاملة لشمل عمل المرأة غير النظامي وخاصة العمل من المنزل.

في إطار هذه المبادرة، تم نشر الدراسة المعنونة "الاستخدام غير المحمي في الضفة الغربية وقطاع غزة: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال" باللغتين العربية والإنكليزية (هلال ٢٠٠٨).

وقد أشار معدو الدراسة إلى أنه "من المستحيل مناقشة الاستخدام غير النظامي والحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون تحديد طبيعة الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية- الاستيطانية والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفريد الناتج عنها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧".

واعتمدت الدراسة تعريفاً إجرائيا للطابع غير النظامي مع التركيز على خصائص الوظائف دون خصائص وحدات الإنتاج. إن محدودية أو نقص الحماية الاجتماعية اللائقة، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية والاجتماعية، الميزة المحددة لتحديد الطابع غير النظامي المستخدم.

وتشير الدراسة إلى أن حجم الاستخدام غير المنظم لليد العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تقلص منذ عام ٢٠٠٠ وإن كان لا يزال مرتفعاً جداً. ويُعزى هذا الانخفاض إلى القيود المشددة على العمال الداخلين إلى إسرائيل دون الحصول على ترخيص تصاريح وما ينتج عنه من ارتفاع في البطالة. وقد ترافق ذلك مع عملية إفقار اليد العاملة الفلسطينية وانحسارها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمثل المرأة أقل من ٦٪ من إجمالي العمال غير النظاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يُعزى معدل تمثيل المرأة الفلسطينية المنخفض في العمالة غير المنظمة جزئياً إلى القيود الهيكلية للاقتصاد بالإضافة إلى القيود العقائدية والثقافية. وإن كان هنالك بعض الاستخفاف المحتمل للنشاطات الاقتصادية التي تمارسها المرأة من المنزل في مجموعات البيانات المتوافرة، إلا أن سوق العمل الفلسطينية تفرض فصلاً كبيراً بين الجنسين، وتمنح المرأة إمكانية العمل في عدد محدود جداً من القطاعات. كما أن هذه القطاعات القليلة تقع فالمحبطات بينتصاد التي لا تشهد نمواً ولا تستطيع استقطاب النساء الداخلات حديثاً إلى سوق العمل. كما أن هناك عدد كبير من العاملات المحبطات بين صفوف النساء.

كما سلّط معدو الدراسة الضوء على العلاقة بين الاستخدام غير منظم وعدم الاستخدام في الضفة الغربية وقطاع غزة. عندما يعثر العاطل عن العمل على وظيفة، غالباً ما يقتصر ذلك على عمل غير مضمون وغير محمي.

عُرضت هذه الدراسة خلال اجتماع إقليمي لفريق الخبراء المعني بالمساواة بين الجنسين وحقوق العمال في الاقتصاديات غير المنظمة في العالم العربي في العاصمة التونسية في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨. وقد حضر الاجتماع ممثلون من عدد من المؤسسات الفلسطينية من الضفة الغربية بما في ذلك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطيني واتحاد نقابات عمال فلسطين العام ووزارة العمل.

ويجري العمل على إعداد مجموعة من الطاولات المستديرة لصانعي السياسات وممثلي المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميين لتكون الفرصة المناسبة لتبادل المعلومات والعمل بناء عليها.

٢. تطوير قدرة المرأة على تنظيم المشاريع:

المرأة في القطاع الخاص

أطلقت منظمة العمل الدولية دراسة حول "التقييم الظرفي والمؤسساتي لسيدات الأعمال في الضفة الغربية" وهي مبادرة أبحاث مشتركة مع شركة ريادة للاستشارة والتدريب عن واقع سيدات الأعمال في الضفة الغربية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨، ت).

وفحص البحث في الفرص والقيود التي تواجهها حالياً الأعمال التي تملكها السيدات في الضفة الغربية. وهو يقيّم درجة مشاركة المرأة في مؤسسات القطاع الخاص المهيمنة بما في ذلك غرف التجارة والصناعة ومزودي خدمات تطوير الأعمال. يتم نشر الدراسة باللغتين العربية والإنكليزية بالإضافة إلى موجز السياسات لمناقشتهما خلال الطاولات المستديرة الخاصة بخبراء السياسات التي تعقدت في خريف ٢٠٠٨ في أربع مواقع مختلفة في الضفة الغربية.

وتشير الدراسة إلى النتائج التالية في ما يخص المشاريع التي تملكها المرأة: يشهد عدد المشاريع التي تملكها المرأة ارتفاعاً على كافة المستويات. إلا أنها لا تشكل سوى ٥٪ من إجمالي المشاريع؛ تعتمد المرأة صاحبة المشاريع إلى حد كبير على دعم زوجها أو أقاربها من الذكور لجهة التمويل، والنصائح المهنية والتشجيع؛ تشكل المرأة ٥،١٪ من مجمل أعضاء غرف التجارة والصناعة في حين أن بيت لحم تتمتع بأعلى نسبة مشاركة للمرأة وهي ٧٪؛ يتصل مزودو خدمة تنمية الأعمال بالأعمال التي تملكها المرأة والتي تتمتع بتثميل مبالغ به في صفوف المستفيدين من الخدمات ذوي الدخل المنخفض وغالباً ما يقدم مزودو خدمة تنمية الأعمال الخدمات نفسها للرجال والنساء دون وضع مشاريع خاصة بالحاجات المحددة؛ لا تقترض الأغلبية الساحقة من صاحبات المشاريع الأموال من المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر؛ يبقى نظام التعليم والتدريب الفني والمهني صغيراً ومجزأً ولا يتجاوب إلى حد كبير مع حاجات سوق العمل؛ يعتمد النظام على الفصل الشديد بين الجنسين بحسب التقاليد؛ لا يشجع النظام روح المبادرة بين خريجي نظام التدريب والتعليم الفني والمهني.

النوع الاجتماعي والريادة معاً

"النوع الاجتماعي والريادة معاً" (المضي قدماً) هي حزمة تدريبية متحسسة للنوع الاجتماعي أطلقتها منظمة العمل الدولية، والتي تهدف إلى مساعدة المنظمات الشريكة على تعزيز تطوير المشاريع بين النساء الفقيرات اللواتي يردن أو هن أصلاً ملتزمات بأعمال صغيرة الحجم من خلال خدمات الأعمال التي تركز على السوق. وهي تشدد على أهمية الأسر والتعاونيات في ضمان نجاح صاحبات المشاريع.

نُظمت ورشة تدريب المدربين حول حزمة "المضي قدماً" في آذار/مارس ٢٠٠٨ في عمّان وقد شارك فيها ممثلون عن المنظمات لأهلية وجمعيات سيدات الأعمال ومراكز التدريب في الضفة الغربية. تم تعريف المشاركين والمشاركات على تطوير مفهوم الريادة وقدرة المرأة الريفية على تنظيم المشاريع بما في ذلك تحليل لسلسلة القيم كأداة اقتصادية لمحو الأمية وتكوين مجموعات الأعمال.

٣. الصندوق الأسباني لتحقيق أهداف الألفية للتنمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

شاركت منظمة العمل الدولية في مبادرة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار الصندوق الأسباني لتحقيق أهداف الألفية للتنمية والتي تتمحور حول

"المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة". وقد صُممت هذه المبادرة لتعزيز تمكين المرأة الفلسطينية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً من خلال ثلاث مخرجات:

وتخفيف العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات؛ زيادة تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار وجعل المسائل المتعلقة بالمرأة من أولويات السياسات؛ وتعزيز فرص المرأة في المساهمة الاقتصادية المتساوية.

في إطار هذه المبادرة المشتركة تركز تدخلات منظمة العمل الدولية بشكل أساسي على خلق بيئة مؤاتية لتمكين المرأة اقتصادياً كما تتضمن ما يلي: زيادة تأثير مناصري قضايا النوع الاجتماعي ومنظمات العمال وأصحاب العمل في صنع القرار والتخطيط عبر إصلاح قوانين العمل التمييزية والتخطيط لفرص الاستخدام المراعية للنوع الاجتماعي؛ تعزيز قدرة وزارة العمل (بما في ذلك الإدارات والوحدات المعنية) ومنظمات العمل وأصحاب العمل على تطبيق إجراءات خاصة تعزز استخدام المرأة وتحميها في مكان العمل؛ وزيادة فرص الاستخدام للمرأة ذات الدخل المنخفض وللشابات المتخرجات بما في ذلك النساء في مخيمات اللاجئين.

بناء القدرات: تدقيق تشاركي للنوع الاجتماعي

تلتزم منظمة العمل الدولية بتعزيز أدوات لإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في عالم العمل. ويشكل التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي أداة تعليم تنظيمية مطبقة على الصعيد العالمي ومترجمة وخاضعة لتجربة ريادية في اليمن. وقد رعت منظمة العمل الدولية إرسال موظف رسمي من وزارة شؤون المرأة للمشاركة في الدورة التدريبية التي عُقدت في مركز التدريب الدولي التابع لها في تورين في أيار/مايو ٢٠٠٨.

تعمل وزارة شؤون المرأة حالياً على تطوير استراتيجية لتطبق التدقيقات التشاركية للنوع الاجتماعي في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

نشاطات منظمة العمل الدولية في مجال المساواة بين الجنسين (٢٠٠٩-٢٠١١)

في إطار الصندوق الأسباني لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، سيتم إطلاق عدد من المبادرات بما فيها: تقييم مؤسساتي حول نقاط القوة والضعف في وزارة العمل والحاجات لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين؛ تطوير استراتيجية لمنظمات أصحاب العمل لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في عملهم؛ استشارات مع منظمات العمال حول تنظيم العمال من الرجال والنساء في الاقتصاد غير النظامي؛ تنظيم دورات تدريب للمدربين إضافية حول حزمة "المضي قدماً" لتطوير مشاركة المرأة في المشاريع بالتعاون مع جمعيات سيدات الأعمال وغيرها من المؤسسات المعنية؛ إطلاق رسمي ومناقشة سياسات دراستين معنونتين "الاستخدام غير المحمي في الضفة الغربية وقطاع غزة: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال" و"تقييم ظرفي ومؤسساتي لسيدات الأعمال في الضفة الغربية"؛ ربط مؤسسات وبرامج ونشاطات التدريب والتعليم الفني والمهني مع إمكانية تطوير إطار عمل وطني للتدريب والتعليم الفني والمهني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ستُنفذ جميع النشاطات بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة وستستهدف كل مؤسسات العمل الحكومية وبالأخص وزارة العمل ومنظمات العمال وأصحاب العمل.

المراجع:

منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨ أ: تقرير من المدير العام حول وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة (جنيف). [باللغتين الإنكليزية والعربية].
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_norm/relconf/documents/meetingdocument/wcms_092729.pdf

منظمة العمل الدولية. ٢٠٠٨ ب. الاستخدام غير المحمي في الضفة الغربية وقطاع غزة: منظور المساواة بين الجنسين وحقوق العمال: المكتب الإقليمي للدول العربية (بيروت). [باللغتين الإنكليزية والعربية].
www.ilo.org/gender/Informationresources/lang—en/docName—WCMS_097715/index.htm

منظمة العمل الدولية. ٢٠٠٨ ت. تحليل ظرفي ومؤسساتي لسيدات الأعمال في الضفة الغربية. المكتب الإقليمية لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية وريادة للاستشارة (بيروت). [باللغتين الإنكليزية والعربية].

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٨. مسح اليد العاملة (تشرين الأول/أكتوبر– كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧) جولة (الفصل ٤/٢٠٠٧). الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (رام الله).
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/tect-e.pdf

للاتصال:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية
سنتر أرسكو، الطابق ١١ و١٢
شارع جوستينيان، القنطاري، بيروت، لبنان
هاتف: (٩٦١) (١) ٧٥٢٤٠٠ فاكس: (٩٦١) (١) ٧٥٢٤٠٦

مكتب القدس
ص.ب: ٥١٣٥٩
هاتف: (٩٧٢) (٢) ٦٢٦٠٢١ فاكس: (٩٧٢) (٢) ٦٢٧٦٤٦
http://www.ilo.org/arabstates http://www.ilo.org/gender

الصور: جدار الفصل (ماوريتسيو بوزي)، عاملة في الزراعة في قطاع غزة (أ ف ب).

تشرين اول ٢٠٠٩